



أموال قليلة لا تسد الحاجة

ارتفاع الإنفاق العام يفاقم حاجات التمويل في تونس

سقف الدين العام يبلغ 75 في المئة من إجمالي الديون

وارتفاع البطالة إلى 17.4 في المئة وإغلاق المؤسسات.

ودعا جينسون إلى "ضرورة إعادة جدولة الدين وإيجاد منوال تنموي جديد وللغناء البيروقراطية، لأن الوضعية الآن على درجة من الخطورة".

وستحتاج تونس في 2021 قروضا بنحو 19.5 مليار دينار، تشمل قروضا أجنبية بحوالي خمسة مليارات دولار.

وستصل مدفوعات الديون المستحقة هذا العام إلى 16 مليار دينار، وهو مستوى قياسي، ارتفاعا من 11 مليار دينار العام الماضي و8 مليارات في 2019.

وكانت لا تتجاوز ثلاثة مليارات في 2010. واستطاعت تونس تعبئة 460 مليون دولار من البنوك الداخلية أخيرا، بهدف جدولة ديونها، وليس لتمويل عجز الميزانية.

ووفق تقرير لصحيفة محلية فإن "الاتفاق الأخير المبرم بين وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار و 14 بنكاً محلياً، كان بهدف تعبئة موارد لخصاص ديون بنكية سابقة".

وأشارت إلى أن تونس دخلت في "حلقة مفرغة من الاقتراض لتسديد الديون".

وكان تقرير نشره البنك المركزي التونسي، قال إن "93 في المئة من القروض التي حصلت عليها تونس في العام 2019، تم توجيهها لخصاص الديون المستوجب سدادها في تلك السنة".

وفي ظل عجز مالي بلغ 11.5 في المئة العام الماضي، ودين عام تجاوز 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، تخطط تونس لإصلاحات عاجلة لمعالجة فاتورة الأجور العامة، التي تقول إنها مرتفعة للغاية، وخفض الدعم وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة ذات الأداء الضعيف.

وتبلغ الأجور العامة في تونس أكثر من 20 مليار دينار هذا العام، من إجمالي ميزانية البلاد البالغة 52 مليار دينار.

وسبق أن دعا صندوق النقد إلى احتواء الأجور والتحويلات المخصصة للشركات العامة وخفض الدعم، محذرا من أن النكوص عن هذه الإجراءات قد يوسع العجز المالي إلى نحو تسعة في المئة من الناتج الإجمالي هذا العام.

ونشر البنك الدولي موفى ديسمبر الماضي تقريرا خاصا بتونس رجع فيه تراجع النمو وارتفاع الدين العام من 72.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019 إلى الذروة بنسبة 86.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020، وهو مستوى أعلى بكثير من المعيار القياسي لبعده الديون البالغ 70 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

ولم تسترجم حتى الآن القطاعات الاستخراجية والصناعات غير العملية في الفوسفات والبتروكيمياويات، نشاطها المعهود، نظرا لتعدد الاعتصامات وغلغلق مواقع الإنتاج خلال الفترة الأخيرة.

تسبب اختلال المالية العمومية في تونس في ظل اعتماد الدولة على الإنفاق أكثر من طاقتها في تاقم الحاجة إلى التمويل، وبالتالي زيادة حجم الدين العام ومراكمة القروض في ظل إصرار الحكومات في توفير الحلول السهلة وشراء السلم الاجتماعي دون دعم الاستثمار وخلق الثروات.

وتطوير النمو الاقتصادي من خلال دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

وتابع "لا بد من تطوير الموارد الجبائية والنموذج نحو نظام العدالة الجبائية، مع تقسيط الإجراءات والتخفيف في العبء الجبائي، بالإضافة إلى عودة الإنتاج الوطني (الفوسفات والنفط) والتوجه نحو استثمارات جديدة".

وقال "علينا أن نصلح مؤسسات الدولة وننصدي للتهرب الجبائي (أكثر من 10 مليارات دينار)، وإيجاد الرغبة والإليات لاستخلاص هذه الأموال".

ولم يخف محدثنا وجود ثغرات في منظومة الدعم من فساد وتهريب، ولكنها تراكمات للأزمة بتغيير الحكومات وتطورات المشهد السياسي.

وليد بن صالح
تونس تنفق أكثر من طاقتها مما يفاقم حاجة الاقتراض

الصادق جينون
هذا الوضع المالي خطير وندعو إلى إعادة جدولة الدين

واستطرد "الآن حان الوقت لبعث رسائل إيجابية للمستثمرين وفق توجه سياسي يضمن الاستقرار وتحريم المصادرة الذاتية، علاوة على التقليل من الإجراءات الإدارية".

ويرى خبراء الاقتصاد أن الوضعية الحالية تكشف عن عمق انخراط الوضع المالي وشح مصادر التمويل، بسبب الضربات المتتالية وفي مقدمتها توقف نشاط مواقع الإنتاج وانعكاسات وباء كورونا.

وأفاد الخبير الاقتصادي الصادق جينون في تصريح لـ "العرب"، أن "الاقتصاد التونسي الآن ليس استثناء بالنسبة إلى دول العالم الثالث، مدفوعا بتداعيات جائحة كورونا".

وأضاف "مختلف القطاعات لا تحظى بدعم مالي على غرار الفلاحة والصناعة وتفقر للاستثمارات الخارجية التي تراجع إلى 40 في المئة".

وأشار إلى أن "تونس تترجم اقتراض 3 مليارات دولار من الخارج حاليا، وأن الدين الخارجي تجاوز نسبة 100 في المئة من الناتج المحلي الخام".

وتابع "الاقتراض الخارجي الذي يُمنح ب ضمانات جعل الاقتصاد التونسي في أزمة في ظل الضغط الاجتماعي

خالد هدي
صحافي تونسي

تونس - ارتفعت نسبة المديونية في تونس إلى مستويات غير مسبوقة، بسبب عجز اقتصاد البلاد عن إنتاج الثروة والإفراط في سياسة الاقتراض الخارجي الذي اتبعته الحكومات المتعاقبة منذ 2011.

وبلغت المديونية الخارجية لتونس 75 في المئة من مجموع الدين العام، وفق ما بيّنته المعطيات المنشورة حول المديونية العمومية.

وذكرت بيانات وتقارير، أن "المديونية في تونس، بلغت مستويات قياسية، وارتفعت من 9.45 مليار دولار سنة 2010 إلى نحو 33 مليار دولار سنة 2020، نتيجة عجز اقتصاد البلاد عن إنتاج الثروة والإفراط في سياسة الاقتراض".

واعتبرت أن "الوضع المتردي للاقتصاد التونسي، يخدم مصلحة اللوبيات المتنفذة النشطة في التجارة الموازية، وشركات المناولة الأوروبية التي تعزز قدرتها التنافسية في تونس جراء الامتيازات والتسهيلات التي تحصل عليها".

وأفاد الخبير الاقتصادي وليد بن صالح أن "مآزق المديونية هو نتاج للجوء إلى الاقتراض الخارجي نتيجة اختلال ميزانية الدولة التي علينا معالجتها".

وأضاف بن صالح في تصريح لـ "العرب"، "المدخيل الجبائية تتطور من 6 إلى 7 بالمئة سنويا، والنفقات المتتالية من كتلة الأجور والصناديق الاجتماعية تبلغ 12 في المئة".

وأشار إلى أن "الدولة التونسية تنفق أكثر من طاقتها لذلك لجأت إلى الاقتراض، فضلا عن تطور خدمة الدين العمومي إلى 14 في المئة في السنوات العشر الأخيرة".

ويرى خبراء أن إصرار الدولة في سياسة شراء السلم الاجتماعي لامتصاص غضب المحتجين طيلة عشر سنوات عبر توفير فرص عمل وهمية وتوفير دعم مالي دون إنتاجية زاد من اختلال الموازنة العامة، حيث لم تراهن الحكومات على الاستثمار لخلق الثروة.

وبخصوص الحلول العاجلة لمعالجة الأزمة وإصلاح المنظومة المالية للدولة، قال الخبير الاقتصادي، إن "الإصلاح يطلاق من طريقة إعداد الميزانية وتنفيذها عبر الموارد الجبائية

نقص رقائق أشباه الموصلات يهدد صناعة الهواتف والسيارات كورونا وتخزين هواوي للمنتجات يربكان التوريد

وحذر عدد من الشركات المصنعة لأشباه الموصلات، كشركة "كوالكوم" الأميركية العملاقة ومنفاستها "إيه.إم.دي" من أزمة متنامية. وتتسم سلسلة توريد أشباه الموصلات بالتعقيد. فالشركات الأميركية العملاقة التي تزود الشركات المصنعة للإلكترونيات الاستهلاكية بهذه الشرائح، تصمم المكونات ولكن في الغالب لا تصنعها. ويدير المقاولون الآسيويون، كمثال شركة "تي.إس.أم.سي" التايوانية أو شركة "سامسونغ" الكورية الجنوبية معظم خطوط الإنتاج.

ويواجه المصنعون أيضا صعوبة في تلبية الطلب من القطاعات المختلفة إذ أن التغيير في الإنتاج قد يستغرق شهورا. في ظل هذا الواقع، فإن تايوان التي تضم بعض أحدث مسابك أشباه الموصلات، وجدت نفسها تحت ضغط من شركات صناعة السيارات والحكومات. وتعهدت الجزيرة الشهر الفائت بتكثيف إنتاج الرقائق لشركات صناعة السيارات في حين أكدت شركة "تي.إس.أم.سي" أن هذا القطاع "على رأس أولوياتها"، مشيرة إلى أن مصانعها تعمل بالفعل بكامل طاقتها.

وأدى إطلاق خدمات الاتصالات من الجيل الخامس إلى زيادة الوضع سوءا، إذ برزت الحاجة إلى عدد كبير من الرقائق المستخدمة في الجيل الجديد من الهواتف المحمولة والبنية التحتية اللاسلكية وغيرها من المعدات، وفقاً لما أوضحته شركة "غلوبل فاوندريز" المصنعة لأشباه الموصلات التي يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة والمصانع في سنغافورة.

من جهة أخرى، فإن واشنطن التي تتهم شركة "هواوي"، من دون تقديم أي دليل، بسرقة أسرار تجارية أميركية، تمنع إمداد العملاق الصيني بأشباه الموصلات التي يعود تصميمها أساسا إلى التكنولوجيا الأميركية.

وتترقب سوق الهواتف الذكية أيفون وأجهزة الألعاب قفزة في الأسعار بسبب نقص رقائق أشباه الموصلات فيما تواجه صناعة السيارات نقصا في التزود بالرقائق مما أجبر عددا منها على خفض الإنتاج في ظل ازدهار الطلب على الإلكترونيات. وكانت شركة هواوي قد عمدت إلى تخزين المنتجات في ظل مخاوف الحرب التجارية، مما زاد الضغوط وأربك سلاسل التوريد.

الرقائق، إذ اضطرت شركات عملاقة منها "فورد" و"فولكسفاغن" إلى خفض الإنتاج، لكن القطاعات الأخرى تأثرت أيضا.

وكانت مجموعة رينو الفرنسية قد سجلت خسارة تاريخية قدرها 8 مليارات يورو في العام 2020 متأثرة بالتبعات الاقتصادية لفايروس كورونا، الذي ضغط على المبيعات وعلى إمدادات الرقائق الإلكترونية.

ولاحظ المدير التنفيذي لشركة "ستراتيجي أناليتيكس" الاستشارية نيل ماوستون في تصريحات صحافية أن "عاصفة فايروس كورونا معطوفة على ارتفاع المخزون بسبب الحرب التجارية، وعلى التحول المتمثل في العمل من بُعد، هي العوامل التي "تسببت في نقص أشباه الموصلات". وتوقع أن "يتأثر كل شيء يحتوي على شريحة، كالسيارات والهواتف الذكية وأجهزة الألعاب والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة".

ورجح أن "تراجع أعداد الكميات المنتجة من السلع الإلكترونية والمركبات وأن تشهد أسعارها ارتفاعا خلال سنة 2021".

وأشارت وكالة بلومبرغ إلى أن كميات بعض الطرازات من هاتف "أيفون 12" كانت محدودة بسبب نقص المكونات، بينما عزيت الصعوبات في الحصول على جهاز "بلاي ستايشن 5" من "سوني" وجهاز "إكس بوكس" الأخير من "مايكروسوفت" إلى النقص في بعض الرقائق.

كوالكوم - حذر عدد من الخبراء من أن أسعار أجهزة "بلاي ستايشن" و"أيفون" قد ترتفع هذا العام بسبب نقص في أشباه الموصلات ناجم عن مجموعة عوامل بينها ازدهار الطلب على الإلكترونيات، والإرباك الذي أصاب سلاسل التوريد بسبب جائحة كوفيد - 19 والحرب التجارية. فتدابير الإغلاق التي اتخذت بسبب الجائحة جعلت المستهلكين يلجأون إلى أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة اللوحية أو وحدات التحكم في الألعاب التي تعمل بواسطة الرقائق.

وكالة بلومبرغ
Bloomberg
كميات بعض الطرازات من أيفون 12 محدودة بسبب نقص المكونات

بالموازاة مع ذلك، عمدت شركة "هواوي" العملاقة للتكنولوجيا، في ضوء الحرب التجارية المتفاقمة بين الصين والولايات المتحدة، إلى تخزين أشباه الموصلات العام الماضي، مما زاد الضغط على الكمية المتوافرة للعرض.

وقدزرت هذه التوترات في السوق إلى الواجهة عندما سعت شركة إنتاج السيارات إلى الحصول على المزيد من أشباه الموصلات، فأدركت أن الشركات المصنعة للرقائق تغطي الأولوية للإلكترونيات الاستهلاكية.

ويشكل قطاع صناعة السيارات إلى اليوم الضحية الأبرز لنقص

«يسير» تطلق خدمة توصيل الطلبات إلى المنازل في الرباط

إلى فضاء خاص بالأطفال، وخانات أخرى ستتم إضافتها لاحقا.

وتجر الإشارة إلى أن هذه الشركة الأميركية الناشئة أطلقت خدمة التوصيل إلى المنازل بالرباط وفق القوانين السارية والمعمول بها في هذا المجال.

إلى فضاء خاص بالأطفال، وخانات أخرى ستتم إضافتها لاحقا. وتجر الإشارة إلى أن هذه الشركة الأميركية الناشئة أطلقت خدمة التوصيل إلى المنازل بالرباط وفق القوانين السارية والمعمول بها في هذا المجال.

وأوضحت الشركة في بلاغ لها أن "يسير المغرب" أطلقت مؤخرا خدمات التوصيل وتوصيل الطلبات الخاصة بالوجبات الغذائية إلى المنازل، مشيرة إلى أنه بتوسيع خدمة تطبيق "يسير إكسبريس" نحو الرباط، تنضاف هذه الأخيرة إلى قائمة المدن التي تنشط بها الشركة داخل المملكة.

وبذلك سيتمكن سكان العاصمة من تسلم طلبات الوجبات الغذائية وشراء السلع التي يحتاجونها عبر تطبيق "يسير إكسبريس"، وهي خدمة للتسليم بالمنزل متوفرة طيلة أيام الأسبوع.

ويشمل هذا التطبيق العديد من المساحات منها على الخصوص المطاعم والسوبر ماركت والمخابز والمخابز وبيع الورد ومحلات بيع الشوكولاتة ووسائل الإعلام متعددة الوسائط إضافة



لن نحتاج للتنقل إلى المطعم

التطبيق يشمل العديد من المساحات منها المطاعم والسوبر ماركت والمخابز والمخابز

وأبرز مدير عام "يسير إكسبريس" بالمغرب رشيد الغازي أن "إطلاق خدمة يسير إكسبريس بالرباط يأتي ضمن مخططنا الإستراتيجي الرامي إلى توسيع تغطيتنا للسوق المغربية". وتابع "نأمل في أن تمتد أنشطتنا نحو مدن أخرى بالمملكة لتسهيل المعيش اليومي للمغاربة والتكيف مع العادات والسلوكيات الاستهلاكية الجديدة للمستهلكين. كما نتطلع إلى منحهم

وكل فرع من فروع الشركة يتوفر على فريق متعدد التخصصات محلي مئة في المئة ومستقل في إدارته تبعا للتشريعات المعمول بها داخل كل بلد. لكن بتعاون مع باقي الفرق التابعة لشبكة "يسير" بإفريقيا والولايات المتحدة.

وفي أبريل 2019 تم تصنيف شركة "يسير" في الرتبة الثالثة ضمن قائمة المئة شركة ناشئة واعدة بالعالم العربي خلال المنتدى الاقتصادي العالمي.

وكانت أزمة كورونا قد أضعفت خدمات البديفري في المغرب حيث طالب العديد من المستهلكين بإمكانية اعتماد خدمة توصيل مشروب القهوة إلى المنازل على غرار المطاعم التي يسمح لها ببيع وجباتها عن بعد في إطار حالة الطوارئ الصحية في البلاد بسبب انتشار فايروس كورونا المستجد.